

تطور دراسة الجملة في النحو العربي

The development of sentence study in Arabic grammar

م.م. منير صباح منشد

وزارة التربية/ الرصافة الثالثة

Email:muneersm0@gmail.com

Lecture assistant: Muneer. S. Munshad.

ملخص البحث:

يتناول البحث (الجملة) في نظر النحويين القدماء، وطريقتهم في دراستها، ومفهومها المختلف عليه عندهم، فمنهم من ساوى بين مفهوم الجملة والكلام؛ فجعلها مترادفين، ومنهم من جعل الجملة أوسع من الكلام، ومنهم من جعل الكلام أوسع من الجملة، ومنهم من وضع محددات لذلك، ومنهم من جعل الجملة صنفين، ومنهم جعلها ثلاثة أصناف، ومنهم من جعلها

أربعة أصناف، على حين لم تنل مباحث الجملة الاهتمام بوضوح وصراحة إلا عند النحويين المتأخرين. ثم يلقي البحث نظرة على طريقة المحدثين ومنهجهم في دراستها.

كلمات مفتاحية: (تطور، دراسة الجملة، نحو، العربي، المحدثون)

Abstract:

This research deals with the sentence in the eyes of the ancient grammarians, their method of studying it, and its being a controversial concept. Some of them

equated the concept of sentence with speech; So they made them synonymous, and some of them made the sentence broader than speech, and some of them made the speech broader than the sentence, and some of them put determinants for that, and some of them made the sentence two categories, and some made it three types, and some of them made it Four categories, while the sentence investigations did not receive clear and explicit attention except for the late grammarians.

Keywords: (evolution, sentence study, grammar, Arabic, hadith scholars).

المقدمة:

لم يهتم معظم النحويين الأوائل بمباحث الجملة بوصفها وحدة كليّة ومفهوم اصطلاحى ولم تكن دراسة الجملة عندهم دراسة واضحة بل صبّوا جلّ اهتمامهم على دراسة المفردة وما يظهر عليها من حركات إعرابية بتأثير العوامل الداخلة عليها , مع وعيهم الكامل بأنّ المفردة لا تحقق المعنى التام مالم تأتلف مع غيرها من المفردات لتكوّن معنى تاماً يحسن السكوت عليه .

و((كان الأولى أن يبدأ الدرس النحوي بالجملة ويكون تقسيم مباحثه في ضوءها وليس بحسب المفرد أو بحسب ما جرى عليه البحث في الكتب النحوية , فصارت مباحث الجملة متفرقة تأتي هنا وهناك)) (ناصر، ٢٠٠٥ ، صفحة ٥).

ولعلّ النحويين الأوائل كانوا يقصدون دراسة الجملة بدراسة المفردة؛ لأنّ المبتدئين في دراسة النحو من الأعاجم ومن بعض أهل الحواضر الذين كانوا يلحنون في نطق اللغة، لا بدّ لهم من دراسة المفردة أولاً، ومن ثم الانتقال إلى

دراسة الجملة وفهم الكلام؛ ويُعزى ذلك إلى ((الحاجة الملحة لتعليم المسلمين من غير العرب ، والعرب أنفسهم ما بقي ألسنتهم اللحن ويعلمهم نطق الفاظ القرآن الكريم نطقاً صحيحاً ، فسار البحث اللغوي ، والتأليف النحوي ، بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تفضيه اللغة وبنائها الجَمَلِي)) (ناصح، ٢٠٠٥، صفحة ٦).

وعلى الرغم من أنَّ المفردة لا يمكن لها أن تأخذ استحقاقها من الإعراب والمعنى دون انتظامها في تركيب جملي، فقد ((ظل البحث النحوي قروناً طويلة يهتم بالكلمة المفردة دون أن يعير اهتماماً يذكر لدراسة التراكيب والجمل ، على الرغم من أنَّ العلاقة بين المعاني المعجمية والوظيفية داخل الجملة لا بدَّ لها من نظام يمكنها من تحقيق هذه العلاقة فيما بينها كي تؤدي في النهاية المعنى والدلالة المطلوبين وأساس هذه العلاقة هو التركيب النحوي إذ لولا التركيب النحوي ما نشأ المعنى الدلالي الواحد المفهوم من الجملة ؛ فدراسة أي لغة من اللغات تعتمد على مستويين : مستوى المبنى ، ومستوى المعنى أو كما تسمّيه اللسانيات الحديثة مستوى الشكل ، ومستوى الوظيفة)) (أحمد م.، ٢٠١٤، صفحة ٥).

ولا بدَّ من الإشارة إلى أن الجملة نالت نصيباً من الاهتمام من بعض النحاة القدماء ((غير أنَّ هذا الاهتمام كان متواضعاً ؛ حيث أنهم لم يحدّدوا الصور الشكلية ، والمعاني الدلالية للجملة العربية تحديداً دقيقاً ؛ ويرجع ذلك إلى اهتمام النحويين القدماء بالجانب الشكلي للجملة من خلال نظرية العامل التي بنى عليها النحويون القدماء كثيراً من قواعدهم النحوية ، بل كان المعوّل عليها في التحليل النحوي ، والتوجيه الإعرابي ؛ بينما لا نجدهم يولون دراسة المعنى إلا قليلاً)) (أحمد م.، ٢٠١٤، صفحة ٦).

وقد برزت عند بعض النحويين القدماء دراسات عنيت بالجملة وإن كانت محدودة كما نجده عند أبي علي الفارسي في (المسائل العسكرية). وعند ابن هشام في (مغني اللبيب) ومن الممكن أن نلمح ذلك عند قليل من النحويين القدماء الآخرين.

المفهوم اللغوي للجملة:

وذكر أصحاب المعاجم لفظة (الجملة) وبيّنوا معنى هذه اللفظة في اللغة، فقال صاحب العين (ت ١٧٥): ((والجملة : جماعة كلِّ شيءٍ بكماله من الحساب وغيره. وأجملت له الحساب والكلام من الجملة)) (الفراهيدي، د. ت، صفحة ١٤٣/٦).

وقال ابن منظور (ت ٧١١هـ): ((والجملة: واحدة الجمل. والجملة: جماعة الشيء. وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك. والجملة: جماعة كلِّ شيءٍ بكماله من الحساب وغيره. يُقال: أجملت له الحساب والكلام؛ قال الله تعالى:

((وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۖ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۚ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا)) (الفرقان ٣٢)، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة. وفي حديث القدر: كتاب فيه أسماء أهل الجنة والنار أُجمل على آخرهم فلا يُزاد فيهم ولا يُنقص؛ وأجمَلْتُ الحساب إذا جمعتُ أحاده وكَمَلْتُ أفرادَهُ، أي أَحْصَاوْا وَجَمِعُوا فلا يَزَادُ فيهم ولا يُنْقَصُ)) (ابن منظور، ٢٠٠٣، صفحة ٢/٢٠٩).

ومن هذا المعنى اللغوي أخذ النحويون مصطلح الجملة الذي يدل على جمع وإجمال كلمتين أو أكثر في تركيب واحد وربطهما بالإسناد.

المفهوم الاصطلاحي للجملة:

لم تُعرف الجملة بمفهومها الاصطلاحي عند النحويين الأوائل، و((مثل مفهوم الجملة في الدرس اللغوي العربي إشكالاً اختلف فيه النحاة كثيراً؛ لكنهم رغم ذلك لم يفردوا لها أبواباً خاصة في كتبهم، فلو تابعنا سيبويه (١٨٠ هـ) – وهو صاحب أول كتاب معروف لدينا في النحو – نراه لم يعرف الجملة ولم ترد في كتابه مصطلحاً، وإنما وردت في

مواضع عدة بمعناها اللغوي وهو (الإجمال والجُمْل) من نحو قوله : (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأنّ هذا موضع جُمْلٍ وسنبيّن ذلك فيما نَسْتَقْبِلُ إن شاء الله (، لكنه استعمل عوضاً عنها مصطلح الكلام)) (الأسدي، ٢٠٠٧، الصفحات ٢٦-٢٨).

وذكر سيبويه الكلام في كتابه مبيناً معناه قائلاً : (((واعلم أنّ قلتُ إنّما وقعتُ في كلام العرب على أن يُحكى بها وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو قلتُ : زيدٌ منطلقٌ لأنه يحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه)) (الكتاب، ١٩٨٨، صفحة ١٢٢/١).

والتفت إلى هذا النص عند سيبويه ابن جني قائلاً :

((فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه وأنّ القول عنده بخلاف ذلك إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها)) (ابن جني ا.، ١٩٩٠، الصفحات ١٨-١٩).

إن المتفكر في هذا النص ، وفي نصوص أخرى من الكتاب يرى أن سيبويه قد أدرك غايته فعقد كتابه على النظر إلى الكلام وتركيباته وكيفية فهمه فبيّن أنماطه ووظائف أجزائه وأقل ما يمكن أن يتكلم به وهو ذو فائدة ومتى يحسن السكوت ومتى لا يحسن السكوت عليه . من ذلك ما جاء في موضع آخر من الكتاب ((فهذا اسم مبتدأ يبني عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبني عليه أو يبني على ما قبله فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه)) (الكتاب، ١٩٨٨، صفحة ٧٢/٢). فتحديد الكلام عنده معتمد على فكرة الاسناد بشكل رئيس أي أن أي كلمتين تعلق بعضهما ببعض بعلاقة اسنادية تكون معنى مستقلاً كونتا كلاماً في عرف سيبويه.

واستعمل سيبويه لفظة الجملة استعمالاً لغوياً بمعنى الاجمال، بصيغة المفرد في سبعة مواضع، وبصيغة الجمع (الجمل) في موضع واحد، وهي :

١. قول سيبويه : ((ومما أجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار : المحرم وصفر , وجمادي , وسائر أسماء الشهور الى ذي الحجة ؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام , كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يوماً)) (الكتاب، ١٩٨٨ ، صفحة ١/٢١٧).

٢. وقوله : ((جملة هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل , وإلى الإبتداء والخبر ؛ لأنه في معنى إذ)) (الكتاب، ١٩٨٨ ، صفحة ٣/١١٩).

٣. وقوله : ((فكل اسم يسقى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف ؛ فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذه جملة هذا كله)) (الكتاب، ١٩٨٨ ، صفحة ٣/٢٠٨).

٤. وقال : ((مما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك : يئس يأساً , ويأسه , وسمت سأمأ وسأمة , زهدت زهداً وزهادة . فإنما جملة هذا لترك الشيء)) (الكتاب، ١٩٨٨ ، صفحة ٤/١٦).

٥. وقوله : ((ولقد جاء على فَعِلْ يَفْعَلْ وهو فَعِلْ أشياء تقاربت معانيها ؛ لأنّ جملتها هَيْجٌ . وذلك قولهم : أَرَجْ يَأْرَجْ أَرْجاً وهو أَرَجٌ وإنما أراد تحرك الريح وسطوعها)) (سيبويه، ١٩٨٨ ، صفحة ٤/٢٠).

٦. وقوله : ((وجملة هذا أنّ كلّ ما كانت له كسرة ألزم كان أقوى في الإمالة)) (سيبويه، ١٩٨٨ ، صفحة ٤/١٢٧).

٧. وقوله : ((فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً , وذلك قولك : اضرب ابنك)) (سيبويه، ١٩٨٨ ، صفحة ٤/١٥٢).

فمصطلح الجملة بالمعنى المعروف حالياً لم يظهر في فجر الدراسة النحوية مع الخليل وسيبويه ومن سبقهما والدليل على ذلك أن لفظ الجملة ورد في (الكتاب) في سبعة مواضع كلها تدل على المعنى اللغوي الذي يفيد الاجمال ويستدل الباحث مما تقدم على عدم وجود مصطلح الجملة عند من سبق سيبويه والخليل أيضاً ولو كان موجوداً لذكره .

ولكن سيبويه استعاض عن المعنى الاصطلاحي للجملة بمصطلح الكلام , الذي يعني عنده الجملة .

والبحث في مصطلح الجملة النحوية شأن لا غنى للدارس عنه. فالجملة أساس الكلام، فيها نتكلم ، ونتحاور، ونقول ما يدور بخلدنا أو تفكيرنا بجمل توضح الذي في أذهاننا. ومن المعلوم أنَّ مفهوم الجملة عند بعض قدامى النحويين كان ملتبساً بمفهوم الكلام ، ولم يكن ثمة فصل بين المفهومين، على أنَّ عرض آراء بعض النُّحاة القدامى كفيل بأن يوضَّح المفهوم اصطلاحاً. (فالخطوة الأولى كانت مع سيبويه (ت ١٨٠هـ) إذ إنَّه كان يستعمل (الكلام) استعمالاً متعدد المعاني منها ما كان بمعنى الجملة) (حماسة، ١٩٨٢، صفحة ٣١).

ويُجمل الدكتور (حسن الأسدي) رأيه بالقول: ((الجملة في الاستعمال عند سيبويه تعني النِّبْيء الجامع لأفراده الضَّامِّ لهم ، وكذلك استعملها في معنى الإجمال المقابل للتفصيل فكأنَّه ضمَّ الفروع أو التفصيلات في أصول جامعة لها والمعنيان موافقان لما جاء في معجمات اللغة)) (الأسدي، ٢٠٠٧، صفحة ٢٨). وعلى الرغم من أنَّ ذكر الجملة عند سيبويه لم يكن بالمعنى الاصطلاحي، إلا أنه أشار إليها ضمناً؛ تارة بذكره الإسناد الذي لا يقوم إلا بالجملة قائلاً: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم والمبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدُّ من الآخر في الابتداء)) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/٢٣)، وتارة أخرى يشير إليها بمصطلح الكلام.

وأما أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقد كانت معه بدايات غير مستقرة ؛ إذ أطلق مصطلح الكلام في مواضع متفرقة من كتابه (معاني القرآن)، وأما ذكره الجملة فعن قوله تعالى: ((إِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ * سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ

أَدْعُوهُمْوَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)) (الأعراف ١٩٣)، فقد قال ((فيه شيءٌ يرفع (سواء عليكم)، لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم، تَبَيَّنَ الرفع الذي في الجملة)) (الفراء، ١٩٧٢، صفحة ٢/١٩٥). وبذلك يعدُّ الفراءُ أول من ذكر الجملة بمعناها الاصطلاحي، إلا أنَّه لم يرد استعماله لها في موضعٍ آخر.

ويعدُّ المبردُ (ت ٢٨٥هـ)، أول من أسس لاستعمال كلمة الجملة بمعناها الاصطلاحي في كتابه (المقتضب)؛ حين قال: ((هذا باب الفاعل، وهو رفع وذلك قولك: قَامَ عَبْدُ اللَّهِ، وَجَلَسَ زَيْدٌ وَإِنَّمَا كَانَ الْفَاعِلُ رَفْعًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ وَالْفِعْلُ جُمْلَةٌ يَحْسُنُ عَلَيْهَا السَّكُوتُ، وَتَجِبُ بِهَا الْفَائِدَةُ لِلْمَخَاطَبِ. فَالْفَاعِلُ، وَالْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ إِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: الْقَائِمُ زَيْدٌ ... ومثل هذا من الجمل قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبْوَهُ مُنْطَلِقٌ، ولو وضعت في موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة في موضع حال، فعلى هذا تجري (الجمل)) (المبرد، المقتضب، ١٩٩٤، صفحة ١/١٤٦)

على أَنَّ قوله هذا يعني أَنَّ جملة (أَبْوَهُ مُنْطَلِقٌ) صفة، ولو وضعنا بدلاً عن (رجل) معرفة (الرجل) لأصبحت جملة (أَبْوَهُ مُنْطَلِقٌ) في موقع الحال، فالجمل بعد التكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال، كما هو معروف عند النحاة.

وأرى ابن السراج (ت ٣١٦هـ) يجمع بين المصطلحين، ويتضح ذلك من قوله في مواقع الحرف: ((وأما دخوله على الكلام التام والجمل فنحو قولك: أَعْمَرُوا أَخُوكَ؟ وما قَامَ زَيْدٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَلْفَ دَخَلَتْ عَلَى قَوْلِكَ "عَمَرُوا أَخُوكَ" وكان خبراً فصيرته استخباراً، و(ما) دخلت على: (قَامَ زَيْدٌ) وهو كلام تام موجب، فصار بدخولها نفياً. وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقْعُدُ عَمْرُو كَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ، يَقُومُ زَيْدٌ يَقْعُدُ عَمْرُو، (فيقوم زيد)، ليس متصلاً ب(يقعد عمرو)، ولا منه في شيءٍ فلما دخلت (إِنْ) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً)) (ابن السراج، ١٩٩٩، صفحة ١/٤٣).

وقوله: ((والمبتدأ يبدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أنَّ الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنَّك إذا قلت: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فَإِنَّمَا بدأت بـ"زيد" وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: يَنْطَلِقُ زَيْدٌ فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثُمَّ ذكرت (زيداً) المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنَّهما جميعاً محدثٌ عنهما وأنَّهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض،...)) (ابن السراج، ١٩٩٩، صفحة ٤٣/١).

وهو أول من أشار إلى الجملة الظرفية ((زاد ابن السراج الجملة الظرفية التي وردت إشارات عنها هنا وهناك ولم يحدد الباحثون حدود هذه الجملة، وبما تفرق عن الجملة الاسمية، وما مسوغات استقلالها)) (ناصر، ٢٠٠٥، صفحة ٢٢).

على أنَّ الاهتمام بدراسة الجملة نال حظاً وافراً عند أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، إذ أشار بنظرة سريعة إلى تأليف الجمل في كتابه (الإيضاح) (باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً) بقوله: ((فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً كقولنا: عَمَرُوا أَخُوكَ... ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ... ويدخل الحرف على كلِّ واحدة من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا: إِنَّ عَمْرًا أَخُوكَ... وما عدا ما ذكر ممّا يمكن ائتلافه من هذه الكلم فَمُطَرَّحٌ إلّا الحرف مع الاسم في النِّداء نحو: يا زَيْدُ،... فَإِنَّ الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النِّداء)) (الفارسي، ١٩٦٩م، الصفحات ٧٢-٧٣).

إذ أنه يرى أن الكلام والجملة ما توافر فيهما شرطي الإسناد والإفادة. كما كانت له مباحث في تقسيمات للجملة ((الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَعَمَرُو ذَاهِبٌ، والفعل مع الاسم نحو: قَامَ زَيْدٌ، وَذَهَبَ عَمَرُو)) (الفارسي، ١٩٨٢م، صفحة ١٠٤)، وجملة النِّداء بقوله: ((وَأَمَّا قولهم في النِّداء: يا زَيْدُ، واستقلال

هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف، فذلك؛ لأنَّ الفعل هاهنا مراد عندهم)) (الفارسي ا، ١٩٨٢م، صفحة ١٠٩)، أي أنَّ تأويل المعنى (أنادي زيدا).

وذكر جملي الشرط والقسم قائلاً: ((ألا ترى أنَّ الفعل والفاعل في الشرط لا يُستغنى بهما ولا يخلو من أنَّ تضمَّ الجملة التي هي الخبر إليه؛ ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الدّاخل عليها في الجزء. وكذلك القسم لا يكون كلامًا مستقلاً دون أنَّ تضمَّ إليه المقسم عليه والمقسم؛ لأنَّه ضرب من الخبر يذكر، ليؤكّد به غيره جاء على جهة ما تكون عليه الأخبار)) (الفارسي ا، ١٩٨٢م، صفحة ١٢٣).

ويستمر الوعي بموضوع الجملة عند تلميذه ابن جيّ (ت ٣٩٢هـ)، فهو يُركز على شرطي: الاستقلال والفائدة، ويفتح باب التّسوية أولاً: بين الجملة والكلام المفيد المستقلّ، ثمَّ بين القول التّامّ المفيد والجملة، بقوله: ((وأما الجملة فهي كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه)) (ابن جني، اللمع في العربية، ١٩٦٠م، صفحة ٧٣)، وقوله:

((أما الكلام فكلُّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يُسمّيه النّحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقامَ مُحَمَّدٌ، وضربَ سَعِيدٌ، وفي الدّارِ أبواك، وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء في الأصوات،... فكلُّ لفظ مستقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. وأما القول فأصله أنّه كلّ لفظٍ مُدلّ به اللّسان تامّاً كان أو ناقصاً، فالتّامّ هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صه، وإيه، والتّاقص ما كان بضدّ ذلك نحو:... مُحَمَّد، وإن، وكان أخوك،... فكلُّ كلام قول وليس كلّ قولٍ كلاماً)) (ابن جني، اللمع في العربية، ١٩٦٠م، صفحة ٧٣). ثمَّ يعود ابن جيّ عوداً جديداً للتّسوية ثانياً: بين الكلام والجملة على اختلاف تراكيبها، وأنَّ القول أوسع منهما، ثمَّ إنّهُ يشمل الاعتقاد والرّأي، وهذا يزيد في التّعريف وضوحاً وشمولاً، فيقول في هذا:

((إنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارةٌ عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يُسمّيها أهل هذه الصّناعة (الجمل)، على اختلاف تركيبها. وثبت أنَّ القول عندها أوسع من الكلام تصرّفاً، وأنَّه قد يقع على الجزء

الواحد وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظٌ وجَرَسٌ)) (ابن جني ا.، الخصائص، ١٩٩٠، صفحة ٣٢/١). وفي ذلك إشارة للقول بجملي مفيدة وأخرى غير مفيدة.

ويتابع عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، مساواة ابن جني بين المصطلحين (الجملة والكلام)، قائلاً في (المقتصد): ((وإنما سُمِّيَ كلاماً ما كان جملة مفيدة نحو: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَخَرَجَ عَمْرُو)). (الجرجاني ع.، ١٩٨٢) فالكلام عنده مرادف للجملة المفيدة وذلك بقوله: ((اعلم أَنَّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسَمَّى كلمة، فإذا اتتلف منها اثنان فأفاداً نحو: خَرَجَ زَيْدٌ، سُمِّيَ كلاماً، وَسُمِّيَ جملة)) (الجرجاني ع.، ١٩٨٢، صفحة ٦٨/١). ومما يبين أن الجملة قد تكون مفيدة وقد تكون غير مفيدة ما جاء في كتاب (التعريفات) في تعريف الجملة بالقول: إِنَّهَا: ((عبارة عن مركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد كقولك: زَيْدٌ قَائِمٌ، أو لَمْ يفد كقولك: إِنْ يكرمني، فَإِنَّهُ جملة لا تفيد إلا بعد مجي جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً)) (الجرجاني ا.، ٢٠٠٧م، الصفحات ٧٥-٧٦).

ويذهب الزمخشري إلى المساوات بين الكلام والجملة المفيدة شرط ((مراعاة تحقق الإسناد فيهما)) (المكارم، ٢٠٠٧م، صفحة ٢٦)، ويرى أَنَّهُ ((المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا مِنْ اسمين كقولك: "زَيْدٌ أَخُوكَ" وَبِشْرٌ صَاحِبُكَ أو في فعل واسم، نحو قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ بَكْرٌ، وتُسَمَّى جملة)) (الزمخشري، ١٩٩٩، صفحة ٣٣).

ويعرف ابن خروف الكلام تعريفاً مهماً قائلاً: ((الكلام: مفيد الكلم، والكلم: جمع كلمة؛ فالكلام: هو الالفاظ المفيدة بالتركيب، واصله لفظتان؛ نحو (زيد قائم) و (قام زيد)، وهو اجناس تحتها انواع، تدل على اشخاص ومعان)) (عرب، ١٩٩٧م، صفحة ١/٢٥٣). وهنا إشارة لفكرة الأصناف النحوية.

وذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح المفصل، مذهب الشيخ الجرجاني والزمخشري في المساواة بين الكلام والجملة المفيدة، بقوله: ((إِنَّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية، والاسمية -

نوع له - يصدق إطلاقه عليها، كما أنَّ الكلمة جنس للمفردات، فيصحُّ أن يقال: كلُّ (زَيْدٌ قَائِمٌ) كلام ولا يقال كلُّ كلام (زيد قائم)، وكذلك مع الجملة الفعلية،...» (ابن يعيش، د. ت، صفحة ٢١).

فيأتي الرضي (ت ٦٨٦) في شرح كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦) ويقول: ((وكان على المصنّف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركّب به لذاته، ليخرج بالأصليّ إسناد المصدر، واسمي الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبهة، والظرف، فإنّها مع ما أُسندت إليه ليست بكلام، وأمّا نحو: أقائمُ الزيدان؟ فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه، كما في أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: المقصود ما تركّب به لذاته: الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصّفة، والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلّها جملا، والإسناد الذي في الصّلة، والذي في الجملة القسمية؛ لأنّها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية؛ لأنّها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية)) (الاسترأبادي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥).

ثمَّ يحسم الرضي الأمر بتفريقه بين الجملة والكلام بقوله: ((والفرق بين الجملة والكلام، أنَّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها أو، لا،... والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصودًا لذاته؛ فكلُّ كلام جملة ولا ينعكس)) (الاسترأبادي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥).

وتتطور دراسة الجملة حتّى تصل إلى قِمة النّضوج على يد أكثر النّحويين عناية بها وتفرّيعاً لها فبلغ المرحلة الأكثر تطوراً للتفريق بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة) عند عالم عصره ونحويّ زمانه وهو ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وهو أول من أفرد للجملة باباً واسعاً في كتابه (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) وتمثّل مباحث دراسة الجملة العربية عند ابن هشام الأنصاري من حيث البناء والتقسيم، كتقسيم الجمل إلى: (جملة صغرى، وجملة كبرى، وجملة صغرى وكبرى في آنٍ واحد) مرحلة مهمة من مراحل تطور دراسة الجملة.

على أَنَّهُ لا غنى لدارس الجملة عن (مغني اللبيب)، ففيه حسم للموضوع، إذ يوضح مصطلحي الكلام والجملة بقوله: ((الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك(قام زيدٌ)، والمبتدأ وخبره ك(زيدٌ قامٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُربَ اللَّصُّ، و أقائمُ الزيدانِ؟ وكانَ زيدٌ قائمًا، وظَنَنْتُهُ قائمًا)) (الأنصاري، ٢٠٠٥، صفحة ٢/٥).

وحاصل رأي ابن هشام أن الجملة أعم من الكلام إذ يقول: ((بهذا يظهر لك أَنَّهُما ليسا بمترادفين كما توهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفضل، فَإِنَّهُ بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: وَيُسَعَّى جملة، والصَّواب أَنَّها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصِّلة، وكلُّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام)) (الأنصاري، ٢٠٠٥، صفحة ٢/٥).

وهذا يعني أَنَّ التَّركيب البنائي للجملة عنده يتألف من مسند ومسند إليه، ولا يشترط في الجملة أن تفيد معنى، كشرطه في الكلام. ثُمَّ يُقرر ابن هشام انقسام الجملة على كبرى وصغرى بقوله: ((قد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: "زيدٌ أبوه غلامُه مُنْطَلِقٌ" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، "غلامُه مُنْطَلِقٌ" صغرى لا غير؛ لأنَّها خبر، و"أبوه غلامُه مُنْطَلِقٌ" كبرى باعتبار "غلامُه مُنْطَلِقٌ" وصغرى باعتبار جملة الكلام)) (الأنصاري، ٢٠٠٥، صفحة ٢/١٣). فنستخلص مما جاء به الرضي، وابن هشام، أَنَّ الجملة أعمُّ من الكلام، وأنَّ الكلام أخصُّ منها.

بعد عرض ما جاء به القدامى يتضح أَنَّهُم انقسموا على ثلاثة: فريق رادف بين الجملة والكلام ويُمثِّله (ابن السراج، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن جيّ)، وفريق وحَّد بين الكلام والجملة المفيدة وهو ما جاء به (الشَّيخ عبد القاهر الجرجانيّ، والزمخشريّ، وابن يعيش)، أمَّا الفريق الثالث فعَدَّ الجملة أعمَّ من الكلام منهم (الرضيّ، وابن هشام، والشَّريف الجرجانيّ).

وفيما مضى وجهة نظر:

فقد يؤدّي الكلام بكلمة واحدة تتكون من حرفين أو ثلاثة حروف أو أكثر وتتم بها الفائدة ومن أمثلة ذلك :

إذا سألنا هل جاء عليّ؟ فالجواب بـ(نعم)، أو (لا).

- وأما سؤالنا من المدير؟ فالجواب: خالد.

- وسؤال من أين أتيت؟ جوابه: من البيت.

- ومتى السفر؟ جوابه: غداً.

فمن هذه الإجابات المختصرة تستطيع القول: إنّها كلام مفيد للسامع، ويَحْسُنُ السُّكُوتُ عليه من المتكلِّم، مفرد، وشبه جملة.

أي إنّ الكلام هو ((ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة إذا وقع ممّن تصحّ عنه أو من قبيله الإفادة، وإنّما شرطنا الانتظام؛ لأنّه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصحّ وصف فعله بأنّه كلام، وذكرنا الحروف المعقولة؛ لأنّ أصوات بعض الجمادات ربّما تقطّعت على وجه يلتبس بالحروف)) (الخفاجي ا، ١٩٨٢، الصفحات ٣٢-٣٣).

إنّ الكلام هو وعاء المعاني التي تدور في ذهن المرء؛ فيعبر عنها بحرفٍ، أو اسمٍ، أو جملة.

و((إنّ لفظ (الكلام) يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان ويستحضرها في ذهنه قبل أن ينطق بها (إنّ الكلام لفي الفؤاد) فهذه الأفكار التي تسبق النطق، أو التي يفكر فيها الإنسان تُسمّى كلاماً)) (السيوطي، ١٩٨٣م، صفحة ٥٧).

وقوله تعالى:

((أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ))
 (البقرة ٧٥)، وقوله تعالى: ((سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِّتَأْخُذُواهَا ذُرُونَا نَتَّبِعْكُمْ، يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ، قُلْ لَّنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ، فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا، بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا)) (الفتح ١٥).

فترى في الآيتين الكريمتين كلام الله - سبحانه وتعالى - أنه مفيد دون شك. فإن حرف، أو بديل سمي كلاماً محرفاً أو مُبدلاً فهو غير مفيد. ولو كان المحرف، والمبدل ليس بكلام لكان الباري - عز وجل - خصّه بمفردة تميزه عن الكلام. قال تعالى: ((الر، كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)) (هود ١).

ويُستدلّ على رفض شرط الإفادة في الكلام بقول بعض فقهاء بغداد: ((إنّ الكلام على ضربين مُهمَل، ومُستعمل. قال: فالمهمَل: "هو الذي لم يوضع للفائدة"، والمستعمل: "ما وضع ليفيد"...)) (ابن فارس، ٢٠٠٧م، صفحة ٤٧).

((فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسّموه إلى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً)) (الخفاجي، ١٩٨٢، صفحة ٣٤).

ويؤكد ابن سنان (ت ٤٦٦هـ) أنّ أهل النّحو لم يقصروا الكلام على المفيد بقوله: ((وأي دليل على أنّ اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهذيان الواقع من المجنون وغيره كلاماً)) (الخفاجي، ١٩٨٢، صفحة ٣٤).

ومما يُعدُّ من الكلام أيضاً ما كان ناقصاً كجملة الشرط بتأكيد من قول أبي البقاء الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ): ((كلُّ كلام مستقلّ إنّ زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به فإنّه عاد الكلام ناقصاً، مثل قولك: (إنّ قام زيد)) (الكفوي، ٢٠١١م، صفحة ٦٢٦)، وفيها الشرط ينقصه الجواب.

ولا يقتصر الكلام على ما كان منطوقاً فحسب، بل قد يكون صامتاً وذاك هو التّفكير الواعي، وفيه يقول الدّكتور (عليّ أبو المكارم): ((التّفكير نوع من الكلام الصّامت؛ إذ يخضع لما يخضع له الكلام المنطوق من ضوابط ونظم)) (المكارم، ٢٠٠٧م، صفحة ١٧).

ما يُرادُ إثباته: إذا كانت الجملة عند النّحاة تركيباً إسنادياً والكلام مخصوصاً بالإفادة. فمِمّا سَبَقَ الإشارة إليه يمكن القول بأنّ: (الكلامُ أعمُّ من الجملة)؛ لأنّه ضمّ ما نحتاج إليه في التّعبير سواء كان مفردة واحدة (حرف، اسم) أو جملة واحدة أو أكثر من جملة بدلالة قوله عزّ وجلّ: ((وكلّم الله موسى تكليماً)) (النساء ١٦٤)، فأشارت الآية إلى جملٍ كثيرة.

وبعد الانتهاء من الكلام على مصطلح الجملة عند النّحويين القدماء، لابدّ من الإشارة إلى أنّ هذه المسألة هي موضع خلاف عند المحدثين أيضاً ولكنّ عناية الدارسين المحدثين بالتفريق بين الجملة والكلام كانت اقل مما هي عليه عند النحاة القدماء، ولكن لا يفهم من هذا أنّها غير موجودة، فهي موجودة ابضاً واتخذت مسارين: فهناك من فرق بينهما في المعنى، وهناك من يرى أنّهما مترادفان، بيد أنّ الغلبة لأصحاب المسار الثاني، وهذا خلاف ما كان عليه الأمر عند النحاة القدماء.

ومن المحدثين، من يذهب إلى أنّ الجملة تؤدى بحرف واحد من حروف المعاني كأن يقول السامع (نعم) فهي جملة، أو (لا) فهي جملة اعتماداً على حديث مسبق، فمما ذكره الدّكتور إبراهيم أنيس: ((إنّ "الجملة" في أقصر صورها هي: أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنًى مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: (من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟) : فأجاب "زيد"، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة)) (أنيس، ١٩٦٦م، الصفحات ٢٦٠-٢٦١).

وقوله : ((ألسنا نستمدّ الفهم من تجاربنا السابقة حيناً ومن سياق الكلام حيناً آخر؟ فأين هذا الكلام المستقلّ بالفهم الذي لا نستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية، ولا بإشارات الأيدي وتعايير الوجوه في كثير من الأحيان؟)) (أنيس، ١٩٦٦م، صفحة ٢٦١).

أثر المنهج الوصفي في تطور دراسة الجملة:

ولم يكن المنهج الوصفي غريباً عن جذور الدراسات اللغوية عند اللغويين العرب الأوائل، والدراسات النحوية منها بصورة خاصّة؛ ذلك أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي يعدّ رائد المنهج الوصفي في الدراسات العربية من خلال جهوده الواسعة في جمع اللغة كما نطقها العرب ومن أفواه الفصحاء في الصحراء في رحلاته المعروفة التي سجلها التاريخ. ((فالنحو العربي ليس مفتقراً للجانب الوصفي، ولا يعني أنّ المعيارية طغت على كل جوانبه، فهو في نشأته الأولى المتمثلة في جمع اللغة وروايتها، لم يكن كلّه يخضع إلى التأويل والتعليل والتقدير، وإنّما يلمح فيه جانب من الوصف التقريري المحض)) (الموسى، ٢٠٠٦م، صفحة ٨٢).

والواقع أنّ ابتعاد النحو العربي عن طبيعة اللغة وعن المنهج الوصفي في تناولها ظهر بشكل جلي عند النحويين المتأخرين، فالمتقدمون من النحويين كان المنهج الوصفي حاضراً في أذهانهم وإن لم يُنظروا لذلك، فقد أدركوا أهمية دراسة اللغة كما هي، وكما نطقها العرب من خلال جمعهم للغة مشافهة دون تدخل منهم ومن ثم استقراءها.

ولعل قول الكسائي: ((هكذا خلقت)) (ابن جني، الخصائص، ١٩٩٠، صفحة ٤٨٧/٢). دليل واضح على حضور المنهج الوصفي أذهان النحويين الأوائل، فضلاً عما تميز به النحو الكوفي في ميله إلى الوصفية في دراسة اللغة.

وللعرب تراث نحوي زاخر أعجب به القاصي والداني وقد وصف المستشرق (دي بور) صاحب كتاب (تاريخ الفلسفة في الاسلام) النحو العربي بأنه ((أثر رائع من آثار العقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرّق. وهو أثر عظيم يرغب الناظر فيه على تقديره ويحق للعرب أن يفخروا به)) (عبدلوي، د. ت، صفحة ٢).

وقد ذهب الدكتور أسماء عبدلوي إلى أنّ النحو العربي في العصر الحديث لم ينل الاهتمام الكافي لإنشاء نظرية حديثة تجمع مباحثه و ((أنّه من الضروري إعادة النظر في هذا المنتج، المنتشر في الكتب هنا وهناك دون عناية كافية تستدعي تنظيمه في صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضاً ويأخذ بعضها بحجر بعض. لهذا توالى النظريات والأبحاث والمحاولات الإصلاحية في العصر الحديث بحثاً عن هذه النظرية وسعيّاً نحو تشييدها)) (عبدلوي، د. ت، صفحة ٢).

فوجد بعض اللغويين العرب المحدثين كإبراهيم السامرائي وتمام حسان وغيرهم، الباحثون عن حلول لصعوبات النحو العربي ضالّتهم في اللسانيات الحديثة، وتوافرت لدى المجددين من النحويين العرب القناعة بضرورة العودة الى المنهج الوصفي في دراسة اللغة كما هي في طبيعتها الأولى، والاستفادة مما جادت به اللسانيات الحديثة في هذا المجال وانطلق المجددون في ((النحو العربيّ من قناعتهم بأنّ النظر في مبادئ التراث وتقسيمها أمر مشروع، لا سيّما إذا كان الهدف من وراء ذلك هو تطوير الفكر اللغويّ العربيّ القديم، وكان هذا النظر يعتمد قواعد البحث اللسانيّ السليم بعيداً عن التأويل والتعليل. فالتطوير والتجديد أمران لا بدّ منهما في كلّ عصر، ذلك أنّ العقول تتطور، ولا شك في أنّ ما توافر في عصر مضى يخالف في أشياء كثيرة ما عليها الآن)) (نشعي، ٢٠١٧ م، صفحة ٣٥).

ودعا الوصفيون من العرب المحدثين إلى تغيير شامل في نظرية النحو العربي وإعادة دراستها باعتماد منهج جديد يخلصها من عيوب الفلسفة والمنطق ونظرية العامل والتأويل والتقدير.

وكان هناك عدد من نقاط التلاقي الفكري التي يلتقي فيها الوصفيون مع النحويين المجددين، ومن هذه الأفكار التي يلتقي فيها أصحاب التجديد مع اللسانيين الوصفيين هي قضية النقد الشديد لمنهج النحو العربي التقليدي ويتفقون ((في نظرهم إلى اللغة والهدف من دراستها، فاللغة عندهم نظام نظري مجرد منفصل عن تأريخه وعن الواقع الخارجي، لذا حاولوا جاهدين تقويم الأنحاء التقليديّة وبشكل أخصّ إسهاماتها في وصف ظواهر اللغة وتفسيرها)) (نشبي، ٢٠١٧م، صفحة ٣٥).

كما يلتقي أصحاب المنهج الوصفي في اللسانيات الحديثة مع المجددين العرب المحدثين في وصف الظواهر اللغوية بصورة عامّة والنحوية منها بصورة خاصّة بعزل النص عن منتجه والعوامل المؤثرة فيه ووصف اللغة كما هي وكما قيلت من غير تأويل وتعليل.

ومما اعتمده اللسانيون الوصفيون منهج التحليل الشكلي للغة، والذي أفاد منه الدرس النحوي العربي الحديث، وقد تنبه بعض اللغويين العرب المجددين على خطأ الدراسة الشكلية للغة على أساس الابتداء بالجزء (المفردة) من أجل الوصول إلى الكل (الجملة)، على عكس ما يذهب إليه منهج التحليل الشكلي في اللسانيات الحديثة الذي يبدأ بالكل ثم يحلل مكوناته الأساسية)) (أيوب غ.، ١٩٥٧م، صفحة د).

وتنبه النحويون العرب المحدثون إلى أهمية دراسة الجملة وجعلها الوحدة الصغرى في دراسة النحو العربي كونها تمثل تمام المعنى.

وامتاز النظر الحديث في وصف اللغة بأنه يصنع القاعدة على أساس الاستقراء والجمع المجرد للغة دون تأثير عقلي، وهذا من أهم مبادئ المنهج الوصفي الحديث.

ووضع تمام حسّان نظرية القرائن من خلال دراسته للمناهج اللسانية الحديثة والمنهج الصفي خاصّة من جهة، وإطلاعه على النحو العربي القديم من جهة أخرى، ثمّ موازنته بين الأمرين، إذ يقول ((ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلّموا في جزئيات النحو، لا في صلب المنهج. وشتّان بين من ينقد أجزاء المادّة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها. لهذا فكرت في أمرها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة)) (حسّان، ٢٠٠١ م، صفحة ١٢).

ومن المجدّدين العراقيين المحدثين العلامة المخزومي الذي يُعدّ من أشدّ الداعين إلى المنهج الوصفي في دراسة النحو العربي فضلاً عن المجدّدين الرواد الآخرين كالكتور أحمد عبد الستار الجوّاري والدكتور إبراهيم السامرائي الذي يقول: ((فإذا كان من حقنا أن نعرض للنحو مصلحين ناقدين؛ ليفهم أهل هذا العصر ولاسيما الناشئة منهم علم النحو، فعلينا أن نتخذ منهجاً جديداً في دراسته قائماً على وصف الظواهر اللغوية. وإذا قلنا: إن المنهج يقوم على وصف الظواهر اللغوية فإن ذلك يعني العزوف عن كل ما يبتعد عن الوصف من التأويل والتعليل والتأمل)) (السامرائي، د. ت، صفحة ٨).

الخاتمة:

يبدو لي بعد ما تقدّم أنّ القول بأن الكلام أعم من الجملة هو الأرجح؛ وبدلالة قوله تعالى: {وكلّم الله موسى تكليماً} {والله عزّ وجلّ لم يكلم موسى - عليه السلام - بجملة واحدة بل كان كلامه بجمل متعددة؛ لذا فإن من الواضح أن الكلام قد يقصد به مجموعة من الجمل وليس جملة واحدة، وكما هو واضح في الآيات الكريمة.

وعلى الرغم من أنّ الدراسات النحوية عند المتقدمين تركّزت على المفردات التحوية، إلا أننا نجد عند بعضهم إشارات إلى دراسة الجملة، ثم كان لابن هشام الدور الأبرز في التأسيس لمباحث الجملة حين أفرد فصلاً مستقلاً لها في المغني.

وذهب المحدثون من دعاة التيسير إلى اعتماد المنهج الوصفي في دراستهم للغة، من خلال دراستهم للجملة دون تقييدها بمعايير وقوانين منطقية تخرجها عن طبيعتها اللغوية؛ كونها خاضعة للناطقين بها، لا الناطقين بها خاضعين لمعياريتها، بل أشاروا إلى أنها يجب أن تدرس كما تنطق، وإن خالفت المعايير التي وضعها النحويون.

ونجد دراسة الجملة عند النحويين القدماء اهتمت بالمفردة وركزت عليها، ثم انطلقت منها إلى دراسة الجملة، على حين ركزت الدراسات الحديثة على الجملة أو النص كوحدة واحدة.

المراجع

- إبراهيم السامرائي. (د. ت). الحو العربي نقد وبناء. بيروت: دار الصادق.
- إبراهيم أنيس. (١٩٦٦م). من أسرار اللغة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- ابن سنان عبدالله بن محمد الخفاجي. (١٩٨٢). سرُّ الفصاحة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن هشام الأنصاري. (٢٠٠٥). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابو البقاء أيوب بن موسى الكفوي. (٢٠١١م). الكليات. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابو الحسين أحمد ابن فارس. (٢٠٠٧م). الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٦٠م). اللمع في العربية. الرياض: جامعة محمد بن سعود.
- ابو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٩٠). الخصائص. بغداد: دار الشؤون الثقافية.
- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي. (١٩٦٩م). الإيضاح العضدي. الرياض: كلية الآداب - جامعة الرياض.
- ابو علي الحسن بن أحمد الفارسي. (١٩٨٢م). المسائل العسكرية في النحو العربي. بغداد: مطبعة بغداد.

- أبو غلي الحسن بن أحمد الفارسي. (١٩٨٢ م). المسائل العسكرية في النحو العربي. بغداد: مطبعة بغداد.
- أسماء عبداوي. (د. ت). تيسير النحو في ضوء الاتجاه اللساني الحديث. باتنة: جامعة لخضر.
- اسماعيل بن حماد الجوهري. (١٩٩٠). تاج اللغة وصحاح العربية. بيروت: دار العلم للملايين.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي. (د. ت). العين. بغداد: دار مكتبة الهلال.
- الشريف علي بن محمد الجرجاني. (٢٠٠٧ م). التعريفات. بيروت: دار المعرفة.
- تمام حسّان. (٢٠٠١ م). اللغة العربية بين المعيارية والوصفية. القاهرة: عالم الكتب.
- جار الله الزمخشري. (١٩٩٩). المفصل في صنعة الإعراب. بيروت: دار الكتب العلمية.
- جلال الدين السيوطي. (١٩٨٣ م). المطالع السعيدة في شرح الفريدة. الاسكندرية: الدار الجامعية في الاسكندرية.
- حسن عبد الغني الأسدي. (٢٠٠٧). مفهوم الجملة عند سيبويه. بيروت: دار الكتب العلمية.
- رضي الدين الاسترأبادي. (٢٠٠٦). شرح الرضي (شرح كافية بن الحاجب). بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
- سلوى محمد عرب. (١٩٩٧ م). شرح جمل الزجاجي لابن خروف. الرياض: جامعة أم القرى.
- سيبويه. (١٩٨٨). الكتاب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عبد الرحمن محمد أيوب. (بلا تاريخ). دراسات نقدية في النحو العربي.
- عبد القاهر الجرجاني. (١٩٨٢). المقتصد في شرح الإيضاح. بغداد: دار الرشيد للطباعة والنشر.
- علي أبو المكارم. (٢٠٠٧ م). مقومات الجملة العربية. القاهرة: دار غريب.
- غبد الرحمان محمد أيوب. (١٩٥٧ م). دراسات نحوية في النقد العربي. القاهرة: مطبعة الأنجلو مصرية.

كريم حسين ناصح. (٢٠٠٥). نظرات في الجملة العربية. عمان: دار صفاء للنشر.

كوثر حسين نشي. (٢٠١٧م). أثر اللسانيات الغربية في دراسات التيسير النحوي. بغداد: رسالة ماجستير جامعة بغداد- كلية الآداب.

مجتبى السيد، أحمد. (العدد الثاني المجاد الثالث عشر، ٢٠١٤). الجملة عند النحاة واللغويين القدامى والمحدثين. مجلة كلية الآداب - جامعة بنها، صفحة ٥٦.

محمد بن سهل ابن السراج. (١٩٩٩). الأصول في النحو. بيروت: مؤسسة.

محمد بن مكرم بن ابن منظور. (٢٠٠٣). لسان العرب. القاهرة: دار الحديث.

محمد بن يزيد المبرّد. (١٩٩٤). المقتضب. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

محمد بن يزيد المبرّد. (١٩٩٤). المقتضب. القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية.

محمد حماسة. (١٩٨٢). في بناء الجملة العربية. الكويت: دار القلم.

محمد مرتضى الزبيدي. (١٣٠٦ هجرية). ناج العروس من جواهر القاموس. القاهرة: المطبعة الخيرية.

موفق الدين بن ابن يعيش. (د. ت). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب.

نهاد موسى. (٢٠٠٦م). نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

يحيى بن زكريا الفراء. (١٩٧٢). معاني القرآن. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.